

Access

حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية

نشرة مجموعة عمل حقوق الضحايا - العدد 8 - ربيع 2007

في هذا العدد:

مستجدات المحكمة الجنائية الدولية:- حرمان ضحايا أوغندا من حق الحصول على محامي

- مستجدات المحكمة الجنائية الدولية
- برنامج التواصل في سيراليون
- التواصل الخاص بالمراقبة والتقييم
- الأوضاع النفسية في شمالي أوغندا
- فجوات وقف إطلاق النار في شمالي أوغندا
- نقل تجربة جبر أضرار الهولوكوست إلى المحكمة الجنائية الدولية
- النشاطات الميدانية للأعضاء
- ردود الفعل على أوامر الاستدعاء الخاصة بالسودان
- محكمة عسكرية في إيتوري
- ردود فعل تجاه تأييد اتهامات لوباتجا في بونيا

مقدار التمثيل القانوني. ويعتقد القاضي المفرد⁵ انه بينما "لا يستطيع أي من مقدمي الطلبات الاعتماد على ممثل قانوني فان اعتبارات الإنصاف تجعل من المناسب للضحايا الاستفادة من الدعم والمساعدة التي يستطيع أن يوفرها مكتب المحامي العام. وقد طلب مكتب المحامي العام ومُنح عدد من الوثائق السرية نيابة عن الضحايا، بما في ذلك مذكرات الاعتقال المنقحة¹ القاعدة 89 (1) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.² اللائحة 80 (1) من لوائح المحكمة.³ القاعدة 91 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.⁴ القرار -http://www.icc-cpi.int/library/cases/ICC-02-04-01-05-134_English.pdf اللائحة 4 من لوائح المحكمة.⁵

في 19 يونيو و 17 أغسطس 2006 تقدم 49 من الضحايا بطلبات للمشاركة في محاكمات الوضع الأوغندي. وقد تقدم الضحايا بطلباتهم سراً وتم تحويلها الآن إلى المدعي العام ولممثلي الدفاع لتقديم ملاحظاتهم. ولأجل حماية الضحايا قرّر القاضي ماورو بوليتي ألا يسمح للمدعي العام برؤية طلبات الضحايا كاملة. وهذا يعني أن على المدعي العام والدفاع أن يضعوا ملاحظاتهم بناء على وثائق منقحة مبتعداً من الأسلوب الذي كان قد اتبع في قضايا جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث سمح للمدعي العام برؤية الوثائق كاملة.

طلب الضحايا الـ 49 من المحكمة منحهم دعماً قانونياً. في أول فبراير حرمهم القاضي المفرد من التمثيل القانوني، على الأقل في الوقت الحاضر. وقد شكك القاضي، في قراره، في ما إذا كانت هناك حاجة لتعيين ممثل قانوني قبل أن تتخذ الدائرة القضائية قرارها حول وضع الضحايا أمام المحكمة.

وجد القاضي أن التمثيل القانوني في حد ذاته ليس ضرورياً لمشاركة الضحايا. وتنص القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على أن المشاركة "يمكن أن تتضمن الإدلاء ببيانات استهلاكية وختامية"⁽¹⁾ دون إشارة إلى التمثيل القانوني في أي منهما. وتسمح القواعد للمحكمة بتعيين ممثل قانوني أينما "تتطلب مصلحة العدالة ذلك"⁽²⁾.

أوضح القاضي أن فكرة تمثيل الضحايا بمحامي قد نشأت للمساعدة في الحفاظ على انسياب الإجراءات. ووفقاً للإجراءات فان بعض الأفعال مثل مساعدة طرف أو شاهد لا يمكن أدائها إلا بواسطة ممثل قانوني⁽³⁾. ويحرم الضحايا الذين يتصرفون بمفردهم من التمتع بهذه الحقوق "التي تحظى بالتعزيز". وهذا يخلق "خوافز" للضحايا للمشاركة من خلال تمثيل قانوني. وعلى الممثلين القانونيين أن يستوفوا مواصفات محددة كي يسمح لهم بالتمثيل أمام المحكمة والتي يذكر أنها قد تتحاشى الآثار "المفرطة في الإعاقة" في مشاركة الضحايا.

في هذه الأثناء أحال القاضي بوليتي الضحايا إلى مكتب المحامي العام للضحايا للمساعدة والدعم التي يمكن أن تكون ضرورية في هذا الطور⁽⁴⁾. ومع أن في الإمكان تعيين أعضاء مكتب المحامي العام كممثلين قانونيين فان القاضي أوضح أن مكتب المحامي العام يمكنه أيضاً أن يوفر دعماً للضحايا، لكن دعمه لا يبلغ

إعلان أسماء المتهمين في الوضع في دارفور

في 27 شباط / فبراير 2007 تقدم المدعي العام بوثيقة أدلة طويلة من 94 صفحة ضد احمد محمد هارون وزير الدولة السابق بوزارة داخلية الحكومة السودانية، وعلي كوشيب قائد الميليشيا / الجنجويد. وطلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية¹ إصدار أوامر بالحضور أمام المحكمة ضد الشخصين على أساس أن الأدلة التي جمعت توفر للمحكمة أسباباً معقولة تدعو للاعتقاد بان المتهمين، احمد محمد هارون وعلي كوشيب، يتحملان مع المسؤولية الجنائية عن 51 جريمة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وقد اعترفت الجرائم المزعومة أثناء حملات على قرى ومدن كدوم وبنديسي ومكجر وأروالا في غرب دارفور خلال الفترة من أغسطس 2003 إلى مارس 2004. في المستندات المقدمة التي تضمنت العديد من الملاحق ذهب المدعي العام بعيداً في تناول موضوعات المقبولة فيما تحقق المحكمة الخاصة التي أنشأتها الحكومة السودانية أيضاً مع علي كوشيب (المعروف أيضاً باسم علي محمد علي عبد الرحمن). وسعى المدعي العام لإظهار أن أدلته ضد كوشيب تتناول حوادث وأفعال غير تلك التي تحقق فيها المحكمة السودانية. وقد أوضح المدعي العام أيضاً اهتمامه الخاص بحماية الضحايا وحقيقة أن مقابلات قد أجريت خارج السودان لأسباب أمنية. وقد أوضح المدعي العام أيضاً وبجلاء انه خلال إنجازه للمسؤوليات القانونية سيراقب على نحو مستمر امن الضحايا والشهود وتنفيذ إجراءات الحماية.



برنامج التواصل في سيراليون: تعزيز الملكية في عملية العدالة مقابلة مع مانساري رئيسة برنامج التواصل في المحكمة الخاصة لسيراليون

أيضا نقطة تحول في إدراك الضحايا لتفويض المحكمة.



اجتماع بدار البلدية في بور بمناسبة تواصل للدفاع حل حقوق المتهمين والمحاكمة العادلة

وقد شددت المحكمة على "نعم، إن مجالها محدود لكن هذا هو ما نملكه، فلنعمل إذن بما نملكه الآن". وبعد ذلك فانه ما يزال للضحايا موضوعات فيما يتعلق بالتفويض لكنهم، على الأقل، يدركونها. ويستطيع ممثلو الضحايا أن يقولوا الآن "إذا صادقت جهة تستطيع أن تساعد فالمرجو منها أن تذكرنا لها". وهكذا فإننا لاحظنا وجود تغيير حقيقي في السلوك.

- هل يمكنك أن تخبرنا كيف تقبّلون وتراقبون برنامج التواصل؟

نعم، هذا موضوع هام وهناك نقاط مفيدة أود أن أوضّحها. هناك طريقة بسيطة لقياس نجاح الجهد الكلي لبرنامج التواصل يتلخص في مراقبة عدد الناس المهتمين بعمل المحكمة. أنا لا أعين فقط مراقبة التغذية الاسترجاعية أو المواد الإيجابية أو الإطراء (والتي هي بالطبع مفيدة) وإنما مراقبة، على سبيل المثال، عدد الأشخاص الذين يحضرون المناسبات العامة: كم عدد الحضور. بعض هذه المناسبات يكون حضورها أفضل من غيرها، ومن المفيد تقييم العوامل التي تؤثر في ذلك.

بما أن هدف برنامج التواصل يتركز حول تعزيز الإحساس بالملكية النفعيّة فإن احد المؤشرات الهامة هو قياس التأييد لبرنامج منظمنا غير الحكومية وقوة شراكاتنا.

إننا نسعى لإنشاء شراكات مع منظمات غير حكومية لتصميم وتطوير وتنفيذ برامج معا (مثل أندية "المحاسبة الآن" بالمدارس والبرامج الإذاعية ومسرح السوق وغيرها). وفي البداية كنا نعمل مع 4 أو 5 منظمات والآن نعمل مع منظمات يتراوح عددها بين 15-20 منظمة وهذا في فري تاون وحدها



مناسبة تواصل ريفية للمحكمة الخاصة في شمالي سيراليون

من أقاليم سيراليون الأربعة. ثم عُقد مؤتمر وطني ختامي في فريتاون ليختم المؤتمرات الإقليمية. وقد أحرزت مؤتمرات إحياء الذكرى هذه تفهما وقبولا أكبر لتفويض المحكمة والذي كان نقطة تحول رئيسية في إدراك نجاح المحكمة. هناك موضوعان حاسمان لم يكن الضحايا سعيدين بهما. أولا، هناك موضوع "فجوة الحصانة". لقد شعر الضحايا بان تفويض المحكمة ليس كافيا إذ ينحصر فقط في مقاضاة من يطالبهم الزعم بان على عاتقهم تقع المسؤولية القصوى في ارتكاب الجرائم.

ثانيا، انتاب الضحايا شعورا قويا بشأن الافتقار لجبر الأضرار.

وعوما اضعف هذان الموضوعان الحاسمان من حظ المحكمة في النظر إليها كمحكمة ناجحة، وخلفا أثرهما على وعي الضحايا فيما يتعلق بإمكانية تحقيق العدالة.

وبدلا من إبلاغ الناس ببساطة بان المقاضاة واسعة النطاق وجبر الأضرار ليست من مسؤوليات المحكمة في ذلك الحين، جلبنا أكثر من 300 مجموعة من المجموعات التي تمثل الضحايا إلى المؤتمرات. وشملت المجموعات التي دعيت مجموعات نسوية ومجموعات لمبتوري الأعضاء وممثلين للأطفال ... الخ. لكننا أحضرنا أيضا إلى المؤتمر كل الكيانات الأخرى التي تقع عليها بعض المسؤولية الخاصة بالحصانة وجبر الضرر. وقد أحضرنا نائب الرئيس ليدلي بالقول الفصل في موضوع "فجوة الحصانة".

وقد شرحت الحكومة موقفها كما شرحت قوانين العفو السارية المفعول. وقد أحضرت كل الكيانات الوطنية الأخرى إلى المؤتمر لتوضح دورها في عمليات العدالة وإعادة البناء وجبر الأضرار. وقد ضم الحضور نائب الرئيس والهيئات الوطنية مثل ناكسا (NACSA) التي تتولى تنفيذ توصيات مفوضية الحقيقة والمصالحة حول جبر الأضرار، كما ضم المؤتمر أيضا كيانات دولية فاعلة مثل ديفد DIFD ونحو 20 من قادة المؤسسات الخاصة بمرحلة ما بعد النزاعات. وقد أتاح ذلك للضحايا الفرصة في الإلمام بكل ألوان الطيف من الكيانات وموقع المحكمة بينها. ومن الأمور بالغة الأهمية بالنسبة للمحكمة أنها هي التي تولت تنظيم كل ذلك بدلا عن أن تقول فقط إن تلك الموضوعات لا تقع في دائرة مسؤوليتها.

كانت ردود أفعال المشاركين ايجابية. وقد كان من الأمور عالية الأهمية بالنسبة لمجموعات الضحايا أن تسمع وترى أن المحكمة تهتم بأمرها. وكان من الأمور الهامة بالنسبة لهذه المجموعات أن تشعر بأنها تحظى بالاعتراف وان احباطاتها مشروعة. وبهذه الطريقة فان إحياء ذكرى الضحايا في حد ذاته كان ذي أهمية رمزية كما انه كان



المؤتمر الوطني لإحياء ذكرى الضحايا الذي انعقد في 1-2 مارس 2005.

- ماذا تعنين، على وجه الدقة، بالتواصل في المحكمة الخاصة؟

إن التواصل يعني بالنسبة لنا في المحكمة الخاصة "الانخراط في تعزيز الإحساس بالحق في الملكية والانتفاع". الانخراط يبدأ بموظفي المحكمة أنفسهم. لا تستطيع أن تجعل الآخرين ينخرطوا دون أن تتقدم وتخرط وتتواصل مع الآخرين.

- ما هي أهداف برنامج التواصل في المحكمة الخاصة لسيراليون؟

إن الهدف الرئيسي لبرنامج التواصل للمحكمة الخاصة هو التفاعل مع شعب سيراليون لتعزيز الإحساس بملكيّتهم النفعيّة لعملية المحكمة الخاصة. ففي سيراليون كل الناس ضحايا وكل شخص فيهم قد عانى من أذى جسدي أو عقلي أو اقتصادي لذلك فان قسم التواصل يسعى لمخاطبة السكان جميعا بوصفهم شركاء في عملية العدالة. نحن نعمل أيضا مع قدامى المحاربين لكي نجلب هذه المجموعة من الخصوم إلى جانبنا إذ ليس من الممكن العمل فيما يتعلق باحتياجات الضحايا دون أن يمتد ذلك إلى المحاربين السابقين.

إن السماح للضحايا بمعرفة المحكمة الخاصة قد تطلب نشاطات خاصة هدفت إلى التحكم في التوقعات. وكان السكان يظنون أن المحكمة الخاصة ستصلح النظام الوطني للعدالة.

كما كانوا يظنون أيضا أن معايير المحكمة الخاصة ستنتقل إلى المحاكم الوطنية. إن التحكم في التوقعات ظل المظهر الأساسي لاستراتيجية التواصل الخاصة بالمحكمة. والموضوع الآخر الذي كان يجب تناوله هو جبر الأضرار.

كان الضحايا يعتقدون أن المحاكم ستدفع لهم جبر أضرار للأذى الذي وقع عليهم. ولذلك كان على برنامج التواصل أن يعد استراتيجية محددة لتناول موضوع جبر الأضرار لكن كان عليه أن يفعل ذلك بطريقة جبر أضرار رمزية. وهذا ما قادنا إلى تنظيم مؤتمرات لإحياء ذكرى الضحايا.

- اخبرنا عن مؤتمرات الضحايا، ماذا تحقق هذه المؤتمرات؟

كانت هناك أربع مؤتمرات إقليمية لإحياء ذكرى الضحايا بمعدل مؤتمر واحد لكل إقليم

لقد تبيننا إنشاء شبكة من نحو ما يزيد عن مائة منظمة و 149 من كبار الزعماء وتلقى طلبات للشراكة والانضمام بشكل أسبوعي من منظمات محلية بما في ذلك مجموعات ضحايا ومحاربين قدامى من جميع أنحاء البلاد. كانت العديد من هذه المجموعات تسبنا لكن الآن حتى المحاربين القدامى يودون المشاركة! وهكذا فإننا نراقب ونقيم كمية ونوعية هذه الشراكات كما نقيم أيضا أهم المشاركين.

في بعض الأحيان تجري بعض المنظمات الأخرى تقييمات تجرى دون إذن تكون عظيمة الفائدة. وبالطبع فان هناك تقارير تقييم تجريها منظمات غير حكومية أو تقارير تقييم

أكاديمية عن المحكمة. لكن الأكثر إثارة للاهتمام وجود تقييمات أيضا تجريها جهات أخرى خلال أدائها لعملها. فمثلا تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) لتتقيد الجمهور حول القانون الدولي، وقد خرجت بانطباع جيد من تقييمها لمستويات المعرفة المحلية بعد اكتشافها لمدى تأثير برنامج تواصل المحكمة في مجال القانون الإنساني كما يكشفه المستوى الرفيع من المعرفة المحلية.

أخيرا، لقد استأجرنا هيتين استشاريتين لإنشاء مجموعة عمل من 25 منظمة من منظمات المجتمع المدني والسماح لهيئتين بتولي عملية التقييم. ولكن بجانب مجموعة

التواصل الخاص بالمراقبة والتقييم

خلال الاجتماع الأخير لجمعية الدول الأطراف (23 نوفمبر - 1 ديسمبر 2006) كانت ميزانية المحكمة الجنائية الدولية للتواصل لعام 2007 بمثابة عقبة رئيسية. وكانت جمعية الدول الأطراف قد اعتادت أن تتبنى على نحو إجمالي كل توصيات لجننتها الخاصة بالميزانية والمال. وفي هذا العام أوصت لجنة الميزانية بإجراء خفض كبير في ميزانية المحكمة المقترحة للتواصل، فقد أدمت تحديدا على إلغاء وظيفتين رئيسيتين جدينتين و 400 ألف يورو من أموال المشروع. لم تكن اللجنة مقتنعة باستراتيجية المحكمة للتواصل. وكانت الأسئلة التي طرحت هي: "كيف يمكن للمرء قياس التواصل؟" و "ومتى يكون تواصل ما كافيًا؟". كان على المجلس أن يقرر ما إذا كان سيستجيب لتوصيات اللجنة بالقطع أم انه سيتجاهلها متبنا طلبات المحكمة الأصلية.

كانت المنظمات غير الحكومية في وضع حرج إذ انه لم تتم مشاورتها بشأن استراتيجية التواصل إلا في وقت متأخر من اليوم، ولم يتح لها إلا وقت قصير لتقديم مساهمة ببناء أو يتم تناول انتقاداتها. كان من الواضح أن الاستراتيجية تحتاج إلى تعزيز، خصوصا في منهجية المراقبة والتقييم. ومع ذلك فان المنظمات غير الحكومية بذلت جهودا كبير في جمعية الدول الأطراف في توضيح موقفها بان الأمر الأكثر أهمية هو تعزيز التمويل أولا ثم تعديل محتوى الاستراتيجية بعد ذلك ولا تكاد الميزانية توفر للمحكمة أكثر من هيكل عظمي من الموظفين والمستويات الدنيا من الإمكانيات التي تتيح للضحايا والمجموعات المتأثرة أن تسمع بالمحكمة

وتبدأ في تلقي إجابات على بعض أسئلتها. وما زالت المحكمة بمثابة صيحة بعيدة عن فكرة حيابة تملك العملية التي قد تنصف الضحايا في المظالم التي وقعت عليهم.

لقد استخدمت استراتيجيات عديدة في جمعية الدول الأطراف لحماية ميزانية 2007 للتواصل، بما في ذلك جلسة خاصة دعا لها وفد سيراليون ودعمها عدد آخر من الوفود، وفي الجلسة دعي خبراء في التواصل للحديث، من بينهم روين فينسينت المسجل السابق للمحكمة الخاص لسيراليون وبوكيني بيك واروزي من منظمة ادجيدي - كا وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال إعادة تأهيل الأطفال - العساكر في ساوث كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

في نهاية المطاف قامت الدول بخطوة غير مسبوقه فرضت التخفيضات التي أوصت بها لجنة الميزانية والمال، وحصلت المحكمة على زيادة الوظائف وأموال المشروع التي طلبتها. وفي فبراير 2007 عقد قسم الصحافة والشؤون العامة للمحكمة (PIDS) الذي ترأسه سونيا روبلا اجتماعا مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ليناقتش ملاحظاتهم التفصيلية حول استراتيجية المحكمة للتواصل. وقد التزم المجلس بمراجعة الاستراتيجية وإصلاح "مؤشرات أدائها". منذ نوفمبر 2006 جرى تداول العديد من المقترحات التي تتعلق بالمراقبة والتقييم للتواصل. وفيما يلي عدد قليل منها:

- التقييم الخارجي: البحث عن أو إقامة علاقة تبادلية مع منظمات غير حكومية أو مؤسسات بحثية أو غيرها من الهيئات القادرة على مراقبة عمل المحكمة

العمل فان بإمكان قواعد المجتمع المدني، بالطبع، أن تساهم وستكون مساهمتها نافذة دون تعقيد.

إن عملية المراقبة والتقييم عملية مستمرة، وهناك العديد من الفرص لمتابعة تقدمنا، ونحن نفعل ذلك طول الوقت. والآن، على سبيل المثال، أنشأت المفوضية الانتخابية مكتب تواصل يتخذ مكتبنا ومكتب DIFD قدوة له وذلك تحت تأثير جهودنا في مجال التواصل، كما أيدت إنشاء مكتب للنشر (ENCISS) يعزز الوعي باستراتيجية حكومة سيراليون لتقليص الفقر وهذا في حد ذاته يعتبر وسيلة من وسائل تقييم مدى نجاحنا.

ميدانيا لأجل توفير قاعدة مستقلة لدراسات و/أو لعمليات تقييم خارجية إذا كان ذلك ممكنا في فترات منتظمة؛

- الجمع والتقييم بشكل دوري لأسئلة ومخاوف مطروحة عن المحكمة ميدانيا لمعرفة مقدار ما تظهره أو تتضمنه هذه الأسئلة والمخاوف من إدراك متزايد؛
- مراجعة الأهداف والنتائج المتوقعة بتوافق مع مراقبة وتقييم معطيات الواقع؛
- الاقتباس من المؤشرات الأخرى المتاحة في المحكمة. مثلا: عدد الضحايا الذين تقدموا بطلبات (تقييم إمكانية ربط الطلبات بنشاطات تواصل محددة)، أو عدد المستشارين القانونيين الذين تقدموا بطلبات ليكونوا ضمن قائمة المستشارين.

1) أعضاء فريق تحالف المنظمات غير الحكومية يضم منظمات "لا سلام بلا عدالة" و FIDH وهيومان رايتس ووتش ومركز العدالة والمصالحة وريديس.

الأوضاع النفسية في شمالي أوغندا مقابلة مع د. مونغييريرا ، خبيرة علم النفس الاكلنكي، المركز الأفريقي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب

إجراءات المصالحة. وبالطبع فإن الناس يشعرون بأنهم أكثر عجزا إذا لم يتم فعل أي شيء. لذلك فمن أجل محاولة أن يستطيعوا تجاوز غضبهم يتم استخدام ممارسات ثقافية تقليدية كوسائل لتحقيق المصالحة. هناك العديد من الطقوس التي ظلت تستخدم لتمكين الناس من تجاوز تجاربهم.

- ما هي التبعات النفسية - الاجتماعية الأكثر خطورة على النساء؟

لقد استخدم العنف الجنسي كسلاح في النزاع، وقد استخدمه جيش الرب (LRA) كسلاح للدمار الشامل. وحجم المشاركة الناتجة عن الاغتصاب الجماعي كبير للغاية ولم يتم شيء يذكر حياله. وكثيرا ما تجد النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي أنفسهن في الوضع التالي:

- تعرضن للاغتصاب من مجموعة يتراوح عددها بين 5 و 10 أشخاص.
- صار لديهن طفل غير مرغوب فيه.
- يعانين من فيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV) ومن العديد من الأمراض المزمنة التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس.
- كثيرا ما يصبن بـ"الناصور المهيلي المثاني" (VVF) (وهو يتمثل في خروج البول عبر المهيل بدلا من مجرى البول، وذلك نتيجة لتمزق عنيف للأنسجة)
- معاناة الوصمة الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي.

من الصعب للبعيد من المجتمعات التي تعيش هنا إدراك حجم الوصمة الاجتماعية التي تلصق بالنساء اللاتي تعرضن للاغتصاب، لكن عليك أن تتصور دور النساء في المجتمعات التقليدية. ففي حالة حدثت مؤخرا كانت هناك امرأة لها 8 أو 9 أطفال وهي في مطلع الثلاثينات من عمرها. وقد نصحت بأن تتجه لتخطيط الأسرة فقال زوجها إذا لم تواصل زوجته إنجاب الأطفال فإنه سيتركها ويرحل بعيدا، لذلك فإن النساء ينظر إليهن كممتلكات لإنجاب الأطفال وإذا تعرضت المرأة للاغتصاب فإنها تعتبر سلعة فاسدة. والنساء يعتبرن مصدر دخل لشخص آخر، لزوج أو لأب أو لأخ.

VVF،الناصور المهيلي المثاني ، هو حالة من عدم القدرة على ضبط البول تحدث بسبب تمزق عنيف لأنسجة أعضاء جنسية لأنثى. حيث يجري البول عبر المهيل بدلا من مجرى البول واللواتي يصبن بـ VVF لا يمكنهن ضبط البول مما يجعلهن منبوذات اجتماعيا دون احتمال أن يتزوجن أو ينجبن أطفالا. ومن السهل إجراء عمليات للمصابات بـ VVF لكن كثيرا ما تكون خدمة كهذه معدومة في تلك المناطق

يحدث حين يكون الشخص قد عانى من تجارب التعرض لصدمات لكن لم يسمح له أو لم يستطع التعبير عن هذه التجارب. وتكون التجربة الصعبة والمشاعر المرتبطة بها قد دفنت وقمعت ثم تظهر فيما بعد كمرض حقيقي أو حالة جسدية.



سيفليا ألاك تحكي قصتها في معسكر سيات كانا للنازحين في منطقة جولو شمالي أوغندا. نجت سيفليا وأطفالها السبعة من انتقام جيش الرب. لكن زوجها لم ينج.

لكن للأطفال العديد من الاضطرابات العاطفية الأخرى مثل القلق والاكتئاب والاضطراب الناتج عن ضغوط ما بعد الإصابة. وتشمل أعراض الاضطراب الناتج عن الضغوط اللاحقة للصدمات التفكير التشاؤمي والعيش لليوم الحالي وحده والكوابيس والاضطرابات أثناء النوم واسترجاع مشاهد شخصية سابقة وإعادة الحياة مرة ثانية لتجارب.

الاضطراب الناتج عن ضغوط ما بعد الإصابة - نحو 10 في المائة من سكان مناطق النزاع يعانون من الاضطراب الناتج عن ضغوط ما بعد الإصابة- وتشمل أعراض هذا الاضطراب التفكير التشاؤمي والعيش لليوم الحالي وحده والكوابيس والاضطرابات أثناء النوم واسترجاع مشاهد شخصية سابقة وإعادة الحياة مرة ثانية لتجارب.

كثير من الأمراض مبهمة وتستند الشكاوى على التجسيد(تجسيد الاختبارات النفسانية) ويمكن أن يصاب الأطفال باضطرابات في السلوك قد تتطور فيما بعد إلى اضطرابات في الشخصية. وهذه اضطرابات تشابه التشوش النفساني (مثل الشيزوفرينيا).

التجسيد هو ظهور أعراض جسدية نتيجة ضغوط عقلية أو عاطفية ويمكن أن تتسبب مشاكل أخرى للصحة العقلية في ظهور أعراض جسدية مثل: آلام الظهر والإعياء والإصابة بدوار وألم الصدر والرغبة في التقيؤ والإسهال ومشاكل الحيض الخ

إن الرجوع إلى الاضطرابات العاطفية المزمنة كثيرا ما يكون الأساس فيه هو الغضب المكبوت. والناس يتحدثون عن أهمية

- ما هي حقيقة الأوضاع النفسية في شمالي أوغندا بعد 20 عاما من النزاع؟

لم يجر قدر كبير من البحث العلمي حول الاحتياجات النفسية في شمالي أوغندا. لكن يجب أن يجري المزيد من البحث المتميز لدعم ما يجري الآن خصوصا وإن التواصل مع معسكرات النازحين قد تحسن وبعض النازحين والنازحات قد شرعوا في ترك المعسكرات. إن البحث الشامل الوحيد المتاح كانت قد أجرته وزارة نوع الجنس (الجندر) والعمل والتنمية الاجتماعية عام 1998 بتمويل من اليونيسيف. وقد برزت العديد من الموضوعات من تلك الدراسة معظمها لا يزال وثيق الصلة بما يجري الآن. إن حجم المشكلة كبير. وقد لازمت الحاجات النفسية سنوات من الحكم الضعيف وعنف أجهته الدولة في الشمال. وتعتبر مشكلة الصحة العقلية للمتأثرين بالنزاع مشكلة قومية لكن الشمال هو الذي عانى النقل الأكبر لهذه المشكلة. ولا أود أن أقلل من تأثير ذلك على الذين يعانون، مثل أولئك الذين يعيشون في مثلث وبيرو قرب كمبالا.

بينما يقول الناس أن السكان المتأثرين بالحرب يمتلكون قدرة كبيرة على التكيف مع ظروف الحرب وتحملها يجب أن اشد على أن وتائر مشاكل الصحة العقلية وأبعادها الديموغرافية قد تغيرت بشكل جذري. فمثلا كانت حالات الانتحار ظاهرة محصورة وسط كبار السن وأغلبها بين الرجال كبار السن. وهذا يعود بصورة رئيسية لمشاعر فقدان الأمل والعجز فيما يتعلق بالنزاع المستمر بلا نهاية.

تشمل الآثار النفسية للنزاع الانتحار والإيذاء المادي والسلوك الهستيري والاضطراب الناتج عن ضغوط ما بعد الإصابة

هناك أيضا الإيذاء المادي ويعتبر إدمان الكحول مشكلة خطيرة لم يتم تناولها. هناك مستشفى واحدة فقط للطب النفسي في أوغندا. وتوفر المستشفيات الأخرى خدمات في الطب النفسي لكنها ليست كافية بأي مستوى لتلبية احتياجات السكان. ولإدمان الكحول تبعاته المدمرة، بما في ذلك الاكتئاب والعنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال. انتشر مع النزاع أيضا تناول المخدرات. ويصعب تناول موضوع تناول المخدرات والأذى الناتج عنها في مناطق النزاع إذ أن هناك افتقار للخدمات ولطاقم العمل المؤهل وتزايد عدد من يحتاجون للعلاج.

أما فيما يتعلق بآثر النزاع على الأطفال فإن المرء يجد في مجتمعات اللاجئين قدرا كبيرا من السلوك الهستيري أي ما نسميه " الاضطراب الهستيري المتحول". وهذا

قالت الحكومة انه يجب أن تتوفر خدمات على كل المستويات لكن الحقيقة هي أنه لا توجد أي خدمات في مناطق النزاع، كما لا يوجد تدريب للشرطة أو للعاملين الاجتماعيين كي يعرفوا كيف يتعاملون مع هؤلاء النسوة اللواتي تعرضن للعنف الجنسي. هناك أيضا قدر كبير من الحواجز القانونية التي تحول دون مساعدة هؤلاء اللواتي تعرضن لعنف جنسي، فما زال الإجهاد غير مشروع. ولا يمكن إجراء عمليات الإجهاد إلا إذا كان هناك خطر على حياة المرأة الحامل. أما الوقاية العلاجية التي تعقب التعرض للاغتصاب فتكتنفها المشاكل بسبب ضعف معدلات اختبار حالات عرض ضعف المناعة المكتسبة / الإيدز.

ليس هناك تشخيص إكلينيكي تحت اسم "إكتئاب جماعي" للجدل المثار حول إمكانية أن يكون هناك شيء يطلق عليه "عقل جمعي"، لكننا على أية حال نرى مجتمعات كاملة تتأثر بتجربة صدمة الحرب أو القمع.

في مناطق النزاع، خصوصا في المعسكرات، لا يوجد مخرج. لقد صارت هناك مجتمعات كاملة غير قادرة على التخطيط للمستقبل، وهي تعيش لبومها فقط. لقد استسلمت بعد أن اجتاحتها بأس كامل، وصار الإكتئاب يمثل مشكلة مزمنة. وقد يصير الناس مخدرين أو تصيبهم الصدمة نتيجة لحادثة صادمة ولا يملكون كلية فرصة الخروج من هول الصدمة.

فمثلا إذا لم يكن هناك ثمة شخص يأتي ويقدم الدعم للشخص المصاب أو تفهيم اجتماعي يسمح للشخص أن يتخفف مما وقع عليه/ها فإن حالة الصدمة والتخدير يمكن أن تصير مزمنة.

يمكن أن تقارن ذلك بـ11 سبتمبر. كان الناس في حالة صدمة لكن كانت الخدمات متوفرة. كان هناك جهد مبذول لمساعدة الناس على تجاوز تجاربهم. أنا لا أريد أن انتقص من معاناتهم لكن إذا لم يبذل جهد فإن الفرصة لن تتوفر لهم للخروج من الحالة، وهذا هو الوضع الذي ظل يحدث في أوغندا. لقد ظل الوضع مستمرا هكذا حيث تأتي صدمة تلو أخرى دون أن تتوفر فرص للناس تسمح بالاعتناق من تلك الحالة.

إن الإكتئاب الجماعي مقبول في مجال السلوك الاقتصادي، لكنه مثار جدل كحالة عقلية. إن السؤال الفلسفي الذي لم يجد حلا بعد هو موضوع وجود العقل الجمعي وسواء كان الإكتئاب الجماعي ظاهرة بادية للعيان أو أنه تجميع لحالات الإكتئاب الفردية فإن الإكتئاب الجماعي يمكن أن يعالج بالتأثير العلاجي لخطوات علاجية ايجابية صغيرة تقود إلى إزاحة الإحساس باليأس.

بصفتي شخص يعمل في وزارة الصحة فإن تعزيز خدمات الصحة العقلية ظل يطرح كأحد الأولويات الرئيسية. ولكن هذا فيما يتعلق بقطاع "الصحة". لكن حين يأتي الأمر إلى مواجهة الاحتياجات النفسية فإن هناك أطرافا أخرى. يجب ألا يغفل الجانب "الاجتماعي" في إعادة التأهيل. وهناك حاجة ماسة إلى عدد أكبر من ضباط الرفاه الاجتماعي وهم يحتاجون للتدريب. وفي الوقت الحاضر يوجد ضباط رفاه اجتماعي واحد لكل منطقة كما لا توجد سيارة.

لا توفر المنظمات غير الحكومية طريقة مستدامة للمساعدة، خصوصا وان المساعدة في مجال الصحة العقلية تمثل عملية طويلة الأمد. ولنا في أوغندا أنظمة علاجية تقليدية ويجب أن يتم تعاون وثيق معها لكي تكون متاحة بشكل أوسع ولكي تتنازل قبولا أكثر. ويوجد المعالجون التقليديون بين السكان ويتحركون معهم. وعلى هؤلاء الذين تلقوا تدريبا غربيا أن يغيروا سلوكهم ويفتحوا على المصادر الموجودة.

فجوات وقف إطلاق النار في شمالي أوغندا : ما هي الحلول بالنسبة للضحايا ستيفن ارثر لاموني

تساهم عدة عوامل، كالفقر والنزوح والامية، في حرمان الضحايا في أوغندا من العدالة. وكثيرا ما يكون الضحايا أيضا غير قادرين على الوصول إلى المعلومات الخاصة بحقوق الضحايا بسبب الجهل والامية. ولا يملك الغالبية من الضحايا أي فكرة عن سبل الانتصاف التي قد تكون متاحة لهم أو الحقوق التي تعتبر حقا لهم. وبسبب عدم وجود دعم قانوني قومي يمكن أن يحصل عليه الضحايا في أماكنهم النائية فإن الأغلبية الساحقة من الضحايا لا يملكون سبيلا للوصول للاستشارات القانونية. تفقتر أوغندا كثيرها من البلدان التي تعتمد على القانون العام (غير المكتوب) إلى نظام قضائي ذي توجه لصالح الضحايا. ولا يحتوي النظام اليوغندي (إن احتوى) إلا على قليل من الإجراءات لضمان مشاركة الضحايا وجبر الأضرار. والضحايا، حتى في أفضل الأحوال، لا يملكون الحق في استرداد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل. ويلعب الخوف أيضا، دورا كبيرا في إبعاد الضحايا عن السعي وراء العدالة. وقد أجبر الأطفال الذين اختطفهم جيش الرب على ارتكاب أعمال تتسم بالفظاعة ضد أسرهم ومجتمعاتهم وبالتالي صاروا معروفين كجناة. لذلك، فإن الخوف من الانتقام داخل المجموعة الاجتماعية لا يجب التقليل من شأنه.

ومع إنهاء اتفاقية أغسطس 2006 لإطلاق النار بين الحكومة ومتمردي جيش الرب، مؤخرا، يظل الوضع في شمالي أوغندا قابلا للتفجر فيما يتساءل العديد من المدنيين عما إذا كان السلام سيستمر لوقت أطول. وفي مثل هذه الحالة من عدم الطمأنينة يخاف الضحايا من السعي وراء العدالة. لكن الحرمان من العدالة لن يحقق سلاما مستداما. فالضحايا لهم حق في انتصاف فعال وفي جبر ضرر لكي يضمنوا أن معاناتهم حظيت بالاعتراف والإنصاف. وقد تخدم الحصانة كحل سريع وعلى المدى القصير لكنها لا تستطيع استعادة الكرامة أو إصلاح الخسائر أو منع جرائم مستقبلية. وبالطبع فإن التقارير الآتية من شمالي أوغندا تشير إلى أن المتمردين الذين حصلوا على العفو يكررون نفس علاقات السلطة القهرية على الذين قاموا باختطافهم في السابق. وهناك مخاوف شديدة تتعلق بمشاريع مثل مزرعة لابورا في يوليو. ومشروع لابورا هو مشروع تحت رعاية الدولة أنشئ بغرض توفير الإعاشة للمتمردين العائدين. ولكن في المزرعة يستطيع قادة جيش الرب الذين يتولون الإدارة أن يتآمروا ويستغلوا نفس النساء الفتيات اللاتي كانوا قد اختطفوهن واغتصبهن وأبقوهن معتقلات في الغابة. وبدلا من أن تحصل هؤلاء، اللواتي اختطفهن جيش الرب وعذبهن، على العدالة والحقوق فإنهن ما زلن يخضعن لتسلط أولئك القادة. في 8 فبراير 2007 ابلغ عضو برلماني من شمالي أوغندا المشاركين في مؤتمر حول "العدالة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية" أن أوغندا سيكون لها مفضية للحقيقة والمصالحة حيث "الأسماك الكبيرة" ستحاكم وتمنح العفو. بينما قد يعتبر قيام مفضية للحقيقة والمصالحة طريقا إلى الأمام فإن منح العفو في جرائم الحرب أو التعذيب سيكون أمرا مخالفا للقانون الدولي. وأي عملية تعزز أو تمنح الشرعية للأفعال المشينة التي يرتكبها الجناة، كما قد يفعل العفو، ستحرم الضحايا حتما من فرصة أن يحطوا بالاعتراف وستعزز تكريس وضعهم كضحايا. ومن أجل ضمان ألا تقع عمليات تحويل أشخاص إلى ضحايا في مرتبة ثانوية يجب أن نعزز حقوق الانتصاف وجبر الضرر. وعند التفكير في إيجاد أشكال مكملة للمحكمة الجنائية الدولية، مثل مفضية للحقيقة أو العدالة المحلية أو الوطنية، يجب علينا:

- تحاشي العمليات التي تحرم الضحايا من حقهم في الاعتراف بوضعهم كضحايا.
- تحاشي العمليات التي تستهزأ بمعاناتهم.
- تحاشي العمليات اللإ إنسانية أو المفقرة للاحترام أو المبددة للوقت بأكثر مما ينبغي أو المهينة.
- تحاشي العمليات التي تؤكد الوصمة الاجتماعية والاستبعاد خصوصا فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي.

يحتاج الضحايا أنفسهم لما يعزز قدراتهم في أن تسمع آرائهم كما أن مصالح المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع الأهلي والسياسيين والقادة الدينيين كلها أصوات لها مشروعيتها في الحوار، لكن لا يوجد بين كل هذه الأصوات من يستطيع أن يمثل التجربة الفردية والشخصية. وليس من هذه الأصوات من يستطيع أن يعبر تماما عما قد يبدأ في تحقيق الإنصاف فيما وقع من أذى.

نقل تجربة جبر أضرار الهولوكوست إلى المحكمة الجنائية الدولية: أفضل الممارسات في تنفيذ جبر أضرار فعالة

قد يساعد الاستدلال الخلاق بالقرائن في تخطي حواجز الأدلة التي قد تكون بغير ذلك محظورة. إن قرائن الأدلة ذات الطابع المحلي أو قرائن أدلة جرائم معينة قد تستخلص من حقائق رئيسية أخرى مثل وضع اللجوء أو الإقامة في مكان معين وفي زمان معين.

المظاهر المادية لجبر الأضرار

عملية تحديد الأذى

إذا تناول جبر الأضرار طبقات واسعة من الضحايا الأفراد فإن الأذى المحدد الذي لحق بأفراد محددين لا يجب تجاهله خلال التسوية الجماعية

حساب التعويضات

يمكن أن يأخذ حساب الخسائر في الحسابان الفقر واسع النطق كما تفعل محكمة الدول الأمريكية. وتحسب الخسائر بشكل رئيسي بحساب القيمة الحالية لما يكسبه الضحية في العمر المتوقع له بعد خصم التكاليف المتوقعة. وفي الحالات التي يكون فيها الضحايا عاطلين/ات عن العمل أو انهم/هن يعملون/يعملن في القطاع غير الرسمي فإن المحكمة تفترض أن دخلهم/ سيكون مساويا للحد الأدنى للأجور. ولكن في سياق حروب أهلية معقدة كثيرا ما تتعلق بنزاعات حول الأرض أو غيرها من الموارد الأخرى فإن منح تعويضات اقتصادية لمجموعة قد يوجب العنف ويؤدي إلى عرقلة احتمالات إقامة سلام دائم.

جبر الأضرار الجماعي غير المالي

يمكن لعمليات جبر الأضرار الجماعية التي توفر رضا أن تصير أشكالا قوية لإنصاف الضحايا. ويجب عدم تجاهل أثر جبر الضرر الناتج عن سبل انتصاف قضائية. وقد تكفلت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بنشر أحكامها في الصحف والغازيات كما كفلت توزيعها فريديا للضحايا باللغات المحلية.

جبر الأضرار الجماعي والتبعات المالية:

في السياق الخيري يجب أن تتميز برامج جبر الأضرار الطبية أو النفسية أو التعليمية أو غيرها من برامج جبر الأضرار عن الجهود الخيرية أو التنموية أو جهود الإغاثة. وتحتاج البرامج التي صممت بشكل خاص لإنصاف الضحايا لأخذ آراء الضحايا، وليس بالضرورة آراء ممثلهم، بعين الاعتبار. وتختلف تصورات الضحايا كثيرا عن تصورات قادة الجماعة السكانية الذين يكونون ملتزمين سياسيا بتأمين برامج شاملة أو برامج لبناء السلام في تعارض مع مخاطبة معاناة مجموعات مثل أقليات معينة. ويعتبر الوصول إلى الضحايا من النساء وإشراكهن أمرا بالغ الأهمية باعتبار الوصمة الاجتماعية المعنية وتفشي العنف الجنسي في نزاعات العنف

للإطلاع على برنامج المؤتمر كاملا انظر:

<http://www.redress.org>

للمزيد عن المؤتمر حول الدعاوى المادية اليهودية انظر:

<http://www.claimscon.com>

للمزيد عن المقاضاة في أرصدة ضحايا الهولوكوست (البنوك السويسرية) انظر:

<http://www.swissbankclaims.com>

- حوافز وتعزيز قدرات: إن الاستشارات والتواصل هي عمليات من اتجاهين. فبالإضافة إلى توفير المعلومات يجب بناء الثقة. وتعتبر الحوافز وتعزيز القدرات جزءا فيما من حزمة جبر الضرر إذ أن بإمكان العملية استعادة الإحساس بالأهمية والكرامة والمقدرة.

سبل الوصول

فرص الوصول إلى المعلومات

يحتاج الضحايا لفهم لعملية وحاجة أن يكونوا ملمين بالقرارات التي تؤثر على مصالحهم. ويتطلب ذلك، في إطار العمل الإنساني، التمكن من معرفة اللغات واللهجات المحلية والطرق المؤدية إلى المناطق وموضوعات الأمن.



المتحدثون يتبادلون تجارب جبر الضرر في المؤتمر والمتحدثون، كما يظهرون في الصورة هنا، هم: ماريانا جويتز مستشارة برنامج المحكمة الجنائية الدولية في ريديس، شاري ريج، نانية رئيس المقاضاة في أرصدة ضحايا الهولوكوست (البنوك السويسرية)؛ فيونا ماكاي، رئيسة قسم مشاركة الضحايا والتعويضات في المحكمة الجنائية الدولية؛ ياسمين سوكا، عضو سابق في مفوضية جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان

استمارة الطلبات

هناك حاجة لأن تكون الطابع والشكل العام لاستمارة الطلبات مما يمكن الحصول عليه بسهولة وان تكون مناسبة ومتاحة باللغات المحلية. ويجب أن تكون الطلبات التي تحتوي على كل المعلومات المطلوبة، دون أن تستخدم الاستمارة الخاصة، مقبولة بنفس القدر.

الدعم الاجتماعي والنفسي

قد يعزف الضحايا عن تقديم طلبات لأنهم/ن غير مهينين/ات نفسيا لإكمال الاستمارة أو إعادة سرد حكاياتهم/هن. يمكن أن يمثل العاملون المدربون عنصرا حاسما في توفير الدعم.

الأطر الزمنية

لقد أتضح أن الحدود الزمنية لتقديم الطلبات تمثل أكبر حاجز يحول دون وصول الضحايا إلى جبر الأضرار. لذلك فإن البرامج ذات التقديم المفتوح أو التقديم على أطوار قد تكون مطلوبة أو مناسبة.

الحواجز الخاصة بالأدلة:

قد يبتعد أو لا يستطيع المستفيدون المحتملون من تقديم طلبات إذا كانت عتبات الأدلة مرتفعة كثيرا. في الأماكن التي تكون فيها السجلات الطبية ضرورية لكن غير متوفرة يجوز إنشاء وحدة سجلات طبية أو سيكولوجية خاصة لتوفير استشارات وإعداد سجلات.

الاستدلال بالقرائن

تم خلال الفترة 1-2 مارس 2007 تنظيم مؤتمر حول إصلاح الضرر في قصر السلام بلاهاي بواسطة مركز كليمنت ناثان للبحوث بالتعاون مع ريديس وبدعم من مؤسسة كارنجي في لاهاي. لم يكن تشديد المؤتمر يتركز حول "وجود" حق في جبر الضرر إذ أن هناك سلفا أدلة كثيرة للأساس القانوني لهذا الحق يمكن العثور عليها في الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الوطنية والدولية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كما يعكس في المبادئ الأساسية للأمم المتحدة في الانتصاف وجبر الضرر. وقد حشد المؤتمر الخبرة الأساسية في التنفيذ الفعال في جبر الضرر فتناول المؤتمر بالتفصيل والفحص المزاعم المادية ضد ألمانيا وحكومات ومفوضيات الحقيقة والمصالحة والعمليات القضائية الرئيسية.

تم استنباط أفضل الممارسات المفيدة في التنفيذ الفعال هنا من الأوراق التي تم تقديمها في المؤتمر. ومن المفيد هنا تناول هذه الممارسات كموضوع للعدالة الإجرائية من ناحية والعدالة المادية من ناحية أخرى.

العدالة الإجرائية في الحصول على جبر الأضرار

أهمية العملية

تعتبر العدالة، بالنسبة للضحايا، تجربة. وهي تجربة بالنسبة لهم في الطريقة التي يعاملون ويستشارون بها وينالون الاحترام في الإجراءات أثناء عملية جبر الضرر كلها بقدر ما هي في الانتصاف المادي، ماديا أو غيره، الذي قد يحصلون عليه كجزء من النتيجة النهائية. لذلك فإن طريقة التعامل خلال العملية، تلعب دورا هاما في ضمان أن يقبل جبر الأضرار برضا، وان كان المردود يعود للضحايا، فتعزز قدرات الضحايا كوصفهم ناجين من محنة وتعيد لهم كرامتهم واحترامهم ومكانتهم الحقيقية في المجتمع.

يجب أن تكون العملية بقيادة الضحايا

بداية، وفي محاولة تحديد جبر الأضرار المناسب يجب أن تكون العملية، بقدر الإمكان، بقيادة الضحايا. إن كل وضع وكل تشكيلة من الضحايا ستكشف بشكل عضوي اعتبارات وحاجات ومتطلبات مختلفة.

الاستشارة والتواصل

- التواصل إلى ابعد مدى ممكن: تحتاج الاستشارة والتواصل إن يذهب إلى ابعد مدى إذ أن الانتهاكات النظامية واسعة النطاق تفتقر أن يتم إنصاف مجموعة كبيرة من المنتفعين حيث وقعت مستويات متعددة من الأذى على معظم الضحايا.

- أساليب ثقافية واجتماعية - سياسية مناسبة: إن ضحايا العنف الجماعي يكونون عادة محرومين من حقوقهم الانتخابية ومعدمين ومن الصعب الوصول إليهم. وقد لا يثقون في الغرباء القادمين من خارجهم كما يخافون على أمنهم. وقد تكون هناك حواجز متعددة إثنية واجتماعية - اقتصادية وجندرية ولغوية تتطلب تخطيطها لضمان استشارات فعالة.

النشاطات الميدانية للأعضاء : من يناير إلى مارس 2007

مركز العدالة والمصالحة يواصل تدريبات المجتمعات المحلية

في مارس 2007 أجرى مركز العدالة والمصالحة تدريبا وورشة عمل حول الدفع بالإمام للعدالة والمساواة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية في أوغندا. وكانت الورشة متابعة لتدريب أجرى في العام الماضي.



إلى اليمين:
لعب ادوار حول هيكل
المحكمة الجنائية الدولية
وإجراءات الدعاوى.
إلى اليسار
برنامج تدريب سوروتي
باستخدام أسلوب لعب
ادوار حول مختلف
مظاهر العدالة واستخدام
مركز العدالة والمصالحة
قصة عن أرنب بري أكل
بيض تمساح ثم الأذنين.



بعثة منظمة مراقبة أفريقيا إلى أوغندا – مارس 2007:

ذهب أعضاء برنامج العدالة الدولية التابع لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس واتش) إلى كمبالا وشمال أوغندا لإجراء بحث حول عمليات المحكمة الجنائية الدولية. ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان مهتمة بتحقيق وعي أفضل حول كيفية عمل المحكمة بما في ذلك برنامج التواصل وتسهيل مشاركة الضحايا في إجراءات المحكمة. <http://www.hrw.org>

منظمة محامون بلا حدود تواصل برامجها في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

تواصل منظمة محامون بلا حدود برنامجها الذي يستمر عامين لتدريب محامين كنغوليين بورش عمل جرت مؤخرا في كينشاسا وجوما لوبومباشي. وتواصل منظمة محامون بلا حدود أيضا برنامجها الخاص بتوفير تمثيل للضحايا والمدعى عليهم في المحاكم المحلية وذلك فيما يتعلق بالجرائم الدولية مثل المحاكمة المتعلقة بالقبور الجماعية التي تم اكتشافها في بافي (ايتوري) حيث حكم فيها على 14 جنديا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC). ونشرت منظمة محامون بلا حدود، مؤخرا، تقريرا عن اثر المحاكم المتنقلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتقرير موجود على موقع المنظمة على <http://www.ASF.be>

بعثة ريديريس إلى مقاطعة ايتوري شمالي جمهورية الكونغو الديمقراطية

تعمل ريديريس مع منظمة لبيادهو وهي منظمة غير حكومية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ذات جذور في ايتوري. سعت ريديريس لتقييم القضايا المتعلقة بالضحايا في ايتوري كما سعت أيضا إلى توفير الخبرة حول حقوق الضحايا في ورش العمل وحوارات المائدة المستديرة والمؤتمرات.



إلى اليمين: مؤتمر
حول المحكمة
الجنائية الدولية
وحقوق الضحايا في
جامعة CUBE
بونيا.
إلى اليسار: ورشة
تدريب حول حقوق
الضحايا مع
منظمات وسط
الجماعة السكانية
في منطقة ماهاجي
(شمال شرق
مقاطعة ايتوري)



تقرير الفيدرالية – الدولية لحقوق الإنسان حول جمهورية أفريقيا الوسطى:

تقرير الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان عقب زيارة بعثتها لجمهورية أفريقيا الوسطى متوفر الآن باللغة الإنجليزية على الموقع <http://www.fidh.org>

ردود الفعل على أوامر الاستدعاء الخاصة بالسودان

اتبع مسئولو الحكومة السودانية نفس الخط تقريبا ، الذي كانوا قد اتبعوه سابقا حينما أحيل الوضع في دارفور أول مرة إلى المحكمة الجنائية الدولية بواسطة مجلس الأمن. شددت الحكومة القول على أن السودان ليس طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وان عملية الإحالة تمثل انتهاكا لسيادته الوطنية. وكان هناك أيضا رد فعل آخر غير مباشر، وهو أن نظام العدالة السوداني قادر وراغب في التعاطي مع المزاعم نفسها، وهكذا تستغل فكرة البعد التكاملي.

بعد أن عرض المدعي العام الأدلة ضد احمد محمد هارون (وزير دولة سابق بوزارة الداخلية) وعلى كوشيب (قائد المليشيا / الجنجويد) صار رد فعل الحكومة مختلفا، نوعا ما، فقد قللت من شأن الأبناء ولم تجعل منها موضوعا ضخما كما فعلت في الماضي. وفي الواقع قال الرئيس إن وزير العدل وحده هو الذي يجب أن يتصدى للموضوع إعلاميا. ولقد كرّر الوزير نفس الخط السابق بأن السودان ليس طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة ... الخ. وواصل الوزير يقول بأنه كان هناك تحري لكن هارون طليق الآن وقد تم استجوابه كما استدعى الشهود وصدر قرار بعدم وجود قضية ضده. أما فيما يتعلق بكوشيب فإنه الآن رهن الاعتقال وسيمثل أمام محكمة خاصة تشكلت في السودان.

رحبت معظم القوى السياسية الأخرى في السودان بأنباء أوامر الاستدعاء. ولم يقف ضد المحكمة غير واحد فقط من الأحزاب الرئيسية هو الحزب الاتحادي الديمقراطي، الشيء الذي يعكس في الواقع موقف زعيم الحزب أكثر مما يعكس مواقف قواعد الحزب من أعضائه.

لم يرد موضوع الضحايا إطلاقا في الحوار العام. ولم يقم أي محققين صحافيين بإجراء مسح لأراء الضحايا أو إجراء مقابلات معهم، كما لم تتم أي تغطية من هذا المنظور.

ولكن استنادا إلى الذين يتعاملون، على ارض الواقع، مع الضحايا فإن هناك موضوعان أساسيان انبثقا من أوامر الاستدعاء. الأول هو الإحباط: كانوا يتوقعون أسماء مسئولين اكبر وكانوا يتوقعون أوامر اعتقال وكانوا يتوقعون إنشاء هيئة تعزيز لتتولى التنفيذ الفعلي للاعتقالات. ولكن هناك مشكّون لهذا

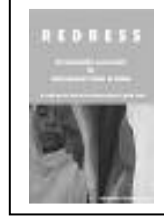
الموقف - هارون ليس سمكة صغيرة وليس هناك سبب يحول دون أن تظهر أسماء أخرى أيضا. لذلك فإن هناك، من الناحية الأخرى، شعور بأن هذه خطوة تاريخية. فهي تنقل المحكمة إلى الحياة في الخرطوم ودارفور، خصوصا لأنه مرّ وقت ليس بالقصير منذ أن بدأ المدعي العام تحقيقاته في منتصف عام 2005.

محكمة عسكرية في ايتوري تستند على نصوص نظام روما الأساسي

في 20 فبراير 2007 أصدرت المحكمة العسكرية لحامية بونيا حكما بالسجن مدى الحياة في جرائم حرب ضد 4 جنود من القوات المسلحة الكونغولية (FARDC) لقتلهم اثنين من المراقبين العسكريين في مونجيوالو في ايتوري عام 2003. وحكم على اثنين آخرين، أحدهما بالسجن 20 عاما والآخر بالسجن 10 سنوات. ويعزز القرار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يطبقه القانون الكونغولي مباشرة.

خلال المحاكمة نفسها وجدت المحكمة أيضا 13 جنديا آخرين مذنبين بارتكاب مذابح ضد مدنيين في بافي (نحو 40 كيلومترا جنوب بلدة بونيا) في أغسطس 2006 وحكمت عليهم بالسجن مدى الحياة. وكانت المذابح قد ارتكبت بواسطة عناصر من اللواء الأولي الذي دمج في القوات الحكومية والذي كثيرا ما أشير إليه كلواء نموذجي.

تصدر ريدريس دبلا للمحكمة الجنائية الدولية في السياق السوداني في ربيع 2007



المحاكمات في المحكمة العسكرية في الهوا الطلق ببلدة بونيا بين 5-7 فبراير 2007

ردود فعل تجاه تأييد اتهامات لوبانجا في بونيا

في 30 يناير 2007 التقت منظمة ابروفيدي (الرابطة لأجل التعزيز والكرامة للضحايا) والتي تعتبر أيضا النقطة المحورية في بونيا للتحالف الكونغولي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، التقت بنشطاء حقوق الإنسان المحليين لتبادل الآراء حول تأييد الاتهامات ضد توماس لوبانجا. وقد تابعوا جميعا من بونيا البث المباشر لقرار تأييد الاتهامات على التلفزيون الوطني.

تميز الشعور العام بالارتياح لكنه تميز أيضا بمشاعر القلق تجاه عدم وجود اتهامات أخرى إلى جانب الاتهامات بتجنيد الأطفال. كما أن غياب أي اتهامات أخرى ضد كبار المسؤولين المعروفين في الحكومة أو القوات المسلحة كان أمرا مثيرا للارتياح.

وفي الاجتماع تم تناول محنة الضحايا. وكان الاجتماع أيضا لحظة مناسبة لتقدير مساهمات كل أولئك الذين خاطروا بحياتهم من أجل حقوق الإنسان على ارض الواقع. وطرحنا أيضا الحاجة للضمان المستمر لأجل مواجهة الحصانة بعناية، خصوصا في تناول مخاوف الضحايا والنشطاء المحليين.

هناك منظمة كونغولية أخرى هي لبيادو (عصبة السلام وحقوق الإنسان) عبرت عن موقفها بشكل مباشر أكثر، فقد انتقدت المدعي العام لأنه تتبع قضايا تجنيد الأطفال وانتقدت المحكمة للوقت الذي أمضته لكي تتوصل فقط إلى تأييد الاتهامات.

وتقدمت لبيادو بقائمة من التوصيات إلى المحكمة تضمنت:

- توسيع النطاق لكي يشمل الجرائم الأخرى الكبيرة مما يعني التحميل بالتحقيق في المذابح وحرق القرى والعنف الجنسي والاسترقاق والتعذيب.
- الإسراع في إصدار أوامر اعتقال في جرائم ارتكبت في ايتاري لضمان العدل والإنصاف.
- تحديد تاريخ بداية محاكمة لوبانجا والإسراع في تعيين الدائرة الابتدائية للمحاكمة.
- تحديد الاولويات في مجال حقوق الضحايا عن طريق كفاءة العدالة في جبر الأضرار والمشاركة الواسعة والحماية للضحايا والوسطاء.
- المساهمة في الوصول إلى الضحايا والسكان المتأثرين.
- يمكن الحصول على البيانات الصحفية لمنظمتي ابروفيدي وليبادو على الموقع <http://www.vrwg.org/publications/2.html>

For information please contact Mariana Goetz -

mariana@redress.org

The REDRESS Trust

3rd Floor, 87 Vauxhall Walk

London SE11 5HJ

Tel: +44 (0)207 793 1777 Fax: +44 (0)207 793 1719

www.vrwg.org

منظمة العفو الدولية، مركز العدالة والمصالحة، التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان أولا، مراقبة حقوق الإنسان، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الجمعية الدولية للدراسات النفسية، جستيا إت باكس، المؤسسة الطبية للعناية بضغط جراح التعذيب، برلمانيو النشاط العالمي، ريدريس، المبادرات النسائية للعدالة الجنديرية.

ريدريس تبدي خالص الإمتنان الي مؤسسة جون د. و كاترين ت. ماك آرثر

نشرة مجموعة عمل حقوق الضحايا/ ربيع 2007، العدد الثامن